

المحاضرة الأولى: حول ماهية التنمية: المفهوم والأبعاد

أولاً: مفهوم التنمية

شهد مفهوم التنمية في تطوراً كبيراً عبر الزمن، حيث تعددت تعريفاته وتنوعت المنظورات النظرية التي تناولته. في البداية، ارتبطت التنمية بمفاهيم التقدم الاجتماعي والتغير البنيوي، ثم توسعت لتشمل أبعاداً اقتصادية، ثقافية، سياسية وبيئية. عرّفت بعض الاتجاهات التنمية بأنها عملية تمايز اجتماعي أو تحرر من التبعية، بينما ركزت أخرى على التفاعل بين الفرد والسياق الاجتماعي والثقافي (Portes, 1976; Kaur, 2016; Eschen et al., 1999; Webster, 1984; Koponen, 2020; Long, 2001; Rist, 2019; Reyes, 2001; Greenfield, 2009; Jacobson, 2016). التركيز على التجربة الأوروبية (نظرية التحديث) إلى تحليلات أكثر تاريخية ونقدية (نظرية التبعية، ما بعد التنمية، النسوية، المنظور الفاعل)، مع الاعتراف بتعدد المسارات والسياقات المحلية والعالمية التي تشكل التنمية (Eschen et al., 1999; Koponen, 2020; Long, 2001; Kvangraven, 2020; Asher & Wainwright, 2018; Wilson, 2015). أصبح المفهوم أكثر شمولية، يدمج بين القدرات البشرية، العدالة الاجتماعية، الاستدامة، وتعدد الفاعلين، مع نقد متزايد للمنظور الغربي التقليدي (Koponen, 2020; Pailey, 2020; Asher & Wainwright, 2018; Wilson, 2015; Jacobson, 2016; Welzel et al., 2003).

تعد التنمية من المفاهيم المتنازع عليها، فكما يشير "الفيلسوف ديليو بي جالي (1956) "المفاهيم المتنازع عليها في الأساس": وهي المصطلحات التي تجمع بين الاتفاق العام على الفكرة المجردة التي تمثلها والخلاف اللامتناهي حول ما قد تعنيه في الممارسة العملية. يلاحظ جيلبرت ريست Gilbert Rist أن "كلمة التنمية نفسها أصبحت "شعراً حديثاً، وكلمة مرور لا مفر منها"، وهي تستخدم الآن "للتعبير عن فكرة مفادها أن الأمور سوف تتحسن غداً، أو أن المزيد من الأشياء لابد وأن يكون أفضل". (Cornwall & Eade, 2010, p2)

1- مفهوم التنمية والمفاهيم المرتبطة به:

شكل مفهوم التنمية أحد المفاهيم المحورية في العلوم الاجتماعية في القرن العشرين، حيث تجاذبته مدارس فكرية متعددة، كل منها ينطلق من رؤية فلسفية وسوسيولوجية مختلفة. لم يقتصر المفهوم على النمو الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية عميقة.

"يخلق مصطلح التنمية أرضية مشتركة، وهي تلك الأرضية التي يخوض عليها اليمين واليسار والنخبة والطبقات الشعبية معاركهم". (ساكس، 2008، ص 13)

في حين توسع مفهوم التنمية ليشمل مجموعة واسعة من العوامل، إلا أنه لا يزال مجالاً مثيراً للجدل. ويعكس التحول من التركيز الاقتصادي البحت إلى فهم أشمل تغيرات مجتمعية أوسع نطاقاً، والأهمية المتزايدة للاستدامة ورفاهية الإنسان في خطاب التنمية. يعد مفهوم التنمية في السوسيولوجيا متعدد الأبعاد، ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه، بل يختلف حسب المنظور النظري. غالباً ما يركز على العلاقة بين الظروف الاجتماعية-الثقافية والتغيير الاقتصادي، مع التركيز على التحسينات في حياة الأفراد والمجتمعات. نشير هنا إلى بعض التعريفات الرئيسية.

1.1. ما هي التنمية

تتعدد تعريفات التنمية بتعدد المدارس السوسيولوجية وتوجهاتها الفكرية. يمكن تلخيص بعض هذه التعريفات كالتالي:

إن التنمية، باعتبارها عملية ديناميكية واسعة النطاق، تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. "مصطلح التنمية" متعدد المعاني، أي أنه يحمل العديد من المعاني. إنه مصطلح قادر على إعطاء مجموعة متنوعة من المعاني. يشير في الغالب إلى التغييرات أو التحسينات الإيجابية. بمرور الوقت، تم توسيع فهم مصطلح التنمية لتغطية العديد من المفاهيم". (SEMASINGHE, 2020, p52) ويضيف سماسينغ أن "استخدامه لا يقتصر على الظاهرة الاقتصادية فحسب، بل إنه ينطبق على عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغييرات في النظام الاجتماعي بأكمله. وفيما يتعلق بالمجتمع البشري، فإنه يعطي التغيرات في المؤشرات المادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والدخل الفردي والثروة، والاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلاً عن التدابير النوعية الأكثر شمولاً مثل الفقر، وعدم المساواة، واحترام الذات، والكرامة، والسعادة، والديمقراطية والحرية". (SEMASINGHE, 2020, p52)

المنظور الماركسي: يرى أن التنمية هي عملية صراع طبقي بين الطبقات المالكة والطبقات العاملة. يعتبر أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وإقامة مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

المنظور التطوري: يرى أن التنمية هي عملية تغيير تدريجي وهاذف نحو الأفضل، تشمل جميع جوانب المجتمع (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية). هذا المنظور يركز على فكرة التقدم الخطي، حيث تسعى المجتمعات للانتقال من مراحل "أقل تطوراً" إلى مراحل "أكثر تطوراً".

المنظور البنائي الوظيفي: يركز على كيفية مساهمة مختلف أجزاء المجتمع في تحقيق التنمية. يعتبر أن التنمية هي عملية تكيف وتكامل بين مختلف المؤسسات والنظم الاجتماعية لتحقيق الاستقرار والنمو. يرى التنمية كعملية تغيير اجتماعي مستمرة ومعقدة، تجمع بين الجوانب الكمية والكيفية، وتهدف إلى تحقيق التقدم المادي والاجتماعي. على سبيل المثال، يعرف التنمية كـ "عملية تشاركية طويلة للتغيير الاجتماعي حيث يكون الهدف هو التقدم المادي والاجتماعي للأغلبية من خلال فهم أفضل لبيئتهم." كما يُنظر إليها كعملية "نوعية وكمية في طبيعتها. إنها عملية معقدة ومستمرة. إنها ظاهرة مستقلة لا تعتمد على النمو. لا يحدث التطور في لحظة ما، بل يتبع نمطاً واتجاهاً. إنه عالمي بطبيعته ولكنه ليس موحدًا، أي أن كل مجتمع يمر بنمط من التطور ولكن هذه الأنماط تختلف جميعها وفقًا للوقت والجغرافيا."

منظور التحديث (Modernization Perspective): ينظر هذا المنظور، الذي ساد في الخمسينيات والستينيات، إلى التنمية على أنها عملية انتقالية خطية من المجتمعات "التقليدية" إلى المجتمعات "الحديثة". تعرّف التنمية هنا كمحاكاة للنموذج الغربي، مع التركيز على التصنيع، والعقلانية، والفردية، والبيروقراطية، والتمايز البنيوي. وعليه، "التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل تحولاً في الهياكل الاجتماعية، والاتجاهات العامة، والمؤسسات، مثلما حدث في الغرب، باتجاه أنماط اقتصادية وسياسية حديثة" (Smelser, 1964, p. 258).

منظور التبعية (Dependency Perspective):

نشأ هذا المنظور في أمريكا اللاتينية كرد فعل على فشل نظريات التحديث. ويؤكد أن تخلف دول "الجنوب" ليس مرحلة أولى، بل هو نتيجة مباشرة لاستغلال وتهميش من قبل دول "الشمال" الرأسمالي. التنمية والتخلف وجهان لعملية واحدة. "التنمية والتخلف هما ظاهرتان مترابطتان، فتنمية المركز (الدول الصناعية) تقوم على تخلف الأطراف (دول العالم الثالث). وبالتالي، فإن التنمية الحقيقية تتطلب قطع علاقات التبعية هذه والانفصال عن النظام الرأسمالي العالمي" (Frank, 1966, p. 17).

منظور النظم العالمية (World-System Perspective):

امتداد لمنظور التبعية، قدمه إيمانويل والرشتاين، حيث ينظر إلى التنمية في إطار نظام عالمي واحد مقسم إلى: مركز، وشبه طرف، وطرف. تتحرك الدول داخل هذا النظام، ولكن هيكله الهرمي يظل ثابتاً، مما يحدد فرص التنمية فيها. يرى التنمية كجزء من نظام عالمي يقسم العالم إلى مركز وهامش، حيث "تستجيب نظرية النظم العالمية لانتقادات نظرية التبعية التي وضعها إيمانويل والرشتاين (1979). وهي نهج متعدد

التخصصات لتاريخ العالم والتغير الاجتماعي، يركز على النظام العالمي كوحدة أساسية، وليس الوحيدة، للتحليل الاجتماعي، على عكس الدول القومية.

"التنمية في إطار النظام الرأسمالي العالمي هي عملية مرتبطة بالموقف النسبي للدولة في تقسيم العمل الدولي (مركز، شبه طرف، طرف). وهي ليست سمة للدولة القومية بل للهيكل العالمي بأسره" (Wallerstein, 1979, p. 73).

منظور التنمية البشرية المستدامة (Human & Sustainable Development Perspective):

جاء هذا المنظور ليوّسع مفهوم التنمية ليشمل الجوانب غير الاقتصادية. ركزت "التنمية البشرية" على توسيع خيارات الناس (الصحة، التعليم، مستوى معيشي لائق)، بينما أضافت "الاستدامة" بعداً بيئياً وجيئياً. "التنمية البشرية هي عملية توسيع لخيارات الناس. والخيارات الأساسية هي أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية، وأن يحصل على المعرفة، وأن يتمتع بموارد تضمن له مستوى معيشي لائق" (UNDP, 1990, p. 10).

التعريف (التنمية المستدامة): "هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (WCED, 1987, p. 43).

منظور ما بعد الحداثة: ينتقد فكرة "التنمية" كنموذج عالمي موحد، ويركز على أهمية التنوع الثقافي والخصوصية المحلية. يرى أن التنمية يجب أن تكون عملية تشاركية تأخذ في الاعتبار احتياجات ورغبات المجتمعات المحلية.

منظور ما بعد التنمية (Post-Development Perspective):

ينتقد هذا المنظور المفهوم ذاته للتنمية، معتبراً إياها خطاباً غريباً هيمنياً (discourse) اخترع "التخلف" ليبرر تدخله في شؤون المجتمعات الأخرى. ويدعو إلى التخلي عن مفهوم التنمية الجامع وتبني بدائل محلية قائمة على المعرفة والتقاليد الأصلية. النقد هنا يعتبر مفهوم «التنمية» بناءً معرفياً وسياسياً يعود لخطاب قوى معينة؛ يرى أن الوصفات الغربية قد تجهض أشكال معرفة محلية، وأن خطاب التنمية قد يكون وسيلة لهيمنة معرفية وسياسية. يدعو هذا المنظور لإعادة التفكير في ممارسات التنمية المحلية والثقافية.

التعريف: "نقد خطاب التنمية هو كشف كيف أن هذا المفهوم أصبح أداة قوية لتشكيل الواقع، حيث تم اختراع 'التخلف' وفرض حلول موحدة عليه، مما قمع طرق العيش والمعرفة البديلة" (Escobar, 1995, p. 53).

إن كل ما سبق يعني أن التنمية ليست عملية كما تؤكد وجهات النظر الفكرية التقليدية والحديثة، بل هي بالأحرى وضع يعكس مستوى أعلى من جودة الحياة.

ثانياً أبعاد التنمية

إن الحديث عن أبعاد التنمية يتطلب غوصاً سوسيولوجياً يتجاوز المقاييس الاقتصادية الضيقة، لينفتح على رؤية شمولية تستحضر تعقيدات البنى الاجتماعية والثقافية والسياسية الفاعلة في أي تحول تنموي. فالتنمية، في جوهرها السوسيولوجي، هي عملية تغيير اجتماعي مقصود وهادف، تتداخل فيها عوامل بنيوية وذاتية، مادية ورمزية، لذلك، ينظر إلى التنمية كعملية متعددة الأبعاد تتأثر بالعوامل الثقافية والسياسية.

تعد التنمية من أكثر المفاهيم تعقيداً وإثارة للنقاش في الفكر الاجتماعي المعاصر، إذ لم تعد تختزل في بعدها الاقتصادي أو في مؤشرات النمو المادي، بل أضحت مفهوماً متعدد الأبعاد يعكس تحولاً عميقاً في بنية المجتمعات وقيمها ومؤسساتها. ويهتم علم اجتماع التنمية بدراسة هذه التحولات من زاوية العلاقات الاجتماعية، والسلطة، والثقافة، والهوية، بوصفها مكونات أساسية لأي عملية تنموية. فالتنمية ليست مجرد انتقال من حالة "التخلف" إلى "التقدم"، بل هي عملية اجتماعية تاريخية مركبة، تنشأ من تفاعل عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية في سياق محدد. ومن ثم، فإن فهم أبعاد التنمية يستلزم تحليلها في ضوء المنظورات السوسيولوجية المختلفة التي حاولت تفسيرها من زوايا متباينة، تجمع بين الوظيفية، والماركسية، والتفاعلية الرمزية، والنظريات النقدية، وصولاً إلى المقاربات ما بعد الحداثية التي أعادت النظر في مفهوم التقدم ذاته

1. البعد الاقتصادي-الاجتماعي: من النمو إلى العدالة

لطالما كان هذا البعد محورياً، لكن المقاربات السوسيولوجية أثرت:

من منظور التحديث والوظيفية (روستو، بارسونز): ينظر إلى البعد الاقتصادي كقاطرة للتحول من المجتمع "التقليدي" إلى "الحديث". تفهم التنمية كعملية انتقال تدريجي من البنى التقليدية إلى البنى الحديثة. يؤكد بارسونز أن التنمية هي حصيلة تكامل بين أربعة أنظمة فرعية: النظام الاقتصادي (الإنتاج والتوزيع)، والنظام السياسي (اتخاذ القرار)، والنظام الاجتماعي (التكامل)، والنظام الثقافي (القيم والمعايير). ومن ثم، فإن البعد البنوي للتنمية يتمثل في تحقيق الانسجام الوظيفي بين هذه النظم بما يضمن بقاء المجتمع واستمراره.

يرى هذا الاتجاه أن التنمية تتحقق حين تتوازن النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية وفق نموذج المجتمع الصناعي الحديث، فالتنمية هنا هي تراكم رأسمالي، وتصنيع، وزيادة في الإنتاجية. البعد الاجتماعي يتجلى في تغير أدوار المؤسسات (كتحول الأسرة من ممتدة إلى نووية) وبروز قيم الفردية والإنجاز. النقد الموجه لهذا المنظور هو كونه خطياً ونمطياً، ويتجاهل التكاليف الاجتماعية والتفكك الذي قد تسببه الرأسمالية.

من منظور الصراع والتبعية (ماركس، فرانك، والمنظرون التابعون): يركز هذا المنظور على بعد العلاقات الطبقية والتبعية الدولية. التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي. البعد الحقيقي هنا هو تحرر الاقتصاد الوطني من شبكة التبعية لمراكز الرأسمالية العالمية، وإعادة توزيع الثروة والسلطة داخلياً لصالح الطبقات الكادحة. التنمية هي، قبل كل شيء، "عدالة اجتماعية" وتحرر من الاستغلال. فالتنمية - وفقاً لفرائك وسمير أمين - ليست عملية داخلية فحسب، بل تتحدد ضمن منظومة الرأسمالية العالمية التي تعيد إنتاج التخلف في الأطراف من خلال علاقات غير متكافئة في التبادل. هنا يظهر البعد الاقتصادي-الاجتماعي كجوهر للتنمية، حيث ينظر إليها كتحرر من التبعية وبناء نمط إنتاج مستقل يعكس مصالح الطبقات الشعبية.

2. البعد السياسي-التنظيمي: السلطة والمشاركة

منظور التحديث: يرى أن التنمية تتطلب بناء مؤسسات سياسية حديثة قادرة على استيعاب المطالب وتعبئة الموارد. البعد الرئيسي هنا هو بناء الدولة الوطنية وتطوير البيروقراطية العقلانية والمشاركة السياسية. منظرو التنمية البشرية (أمارتيا صن): يقدم هذا المنظور نقلة نوعية بالتركيز على البعد التحرري للتنمية. فالتنمية هي عملية توسيع لحريات الإنسان وخياراته. البعد السياسي هنا هو التمكين والمشاركة. بدون ديمقراطية وحقوق مدنية، تظل التنمية ناقصة، لأنها تحرم الأفراد من الوسيلة الأساسية للتأثير في مصائرهم.

3. البعد الثقافي-القيمي: منظومات المعنى والهوية

هذا هو البعد الأكثر حساسية في التحليل السوسيولوجي، حيث تبرز التناقضات بوضوح. منظرو التحديث: رأوا في الثقافة التقليدية عائقاً أمام التنمية، ودعوا إلى تبني قيم عقلانية وعلمانية. أما منظرو الخصوصية الثقافية (بيتر بيرجر): فيشددون على أن نجاح أي نموذج تنموي مرهون بتجذره في الثقافة المحلية. التنمية المستوردة التي تهمل الرموز والقيم المحلية مصيرها الفشل. هنا، يصبح البعد الثقافي هو قلب الهوية والشرعية الاجتماعية للتنمية.

في المقابل، يبرز المنظور التفاعلي الرمزي البعد الثقافي والمعياري للتنمية، مؤكداً أن التغيير لا يتحقق إلا بتحول المعاني والقيم الاجتماعية التي تحدد سلوك الأفراد والجماعات. فالتنمية هنا فعل رمزي وجماعي يرتبط بقدرة المجتمع على إعادة تعريف ذاته وأهدافه ضمن سياق التحديث. لقد أشار بيتر وورسلي (1984) في "ثمانينيات القرن العشرين إلى أن الثقافة هي "المفهوم المفقود" في دراسات التنمية. وبحلول عام 1988 أعلنت الأمم المتحدة عن عقد عالمي للتنمية الثقافية، الأمر الذي وضع "الثقافة والتنمية" على أرض الواقع المفاهيمي وصنع السياسات. وفي الأساس، زعموا أن التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن السياق الثقافي الذي تتجسد فيه". (Munck, 2010, p42)

تشير الأبحاث السوسولوجية الحديثة إلى أن نجاح السياسات التنموية مرتبط بمدى اندماجها في الثقافة المحلية، وقدرتها على تحويل القيم إلى قوة دافعة نحو التغيير، لا إلى عامل مقاوم له. وبذلك، تصبح التنمية عملية إعادة بناء للمعاني والرموز المشتركة، تعيد للمجتمع قدرته على تعريف ذاته في سياق متغير.

منظور ما بعد الاستعمار (إدوارد سعيد): يحذر من أن خطاب التنمية نفسه قد يكون أداة للهيمنة الثقافية، يفرض رؤية غربية للعالم ويُبطل المعارف والممارسات المحلية. البعد الحاسم هنا هو إزالة مركزية المعرفة واستعادة السيادة على تعريف الذات ومسار تطورها.

4. البعد الإيكولوجي-البيئي: استدامة النسيج الاجتماعي

برز هذا البعد بقوة في العقود الأخيرة:

من منظور التنمية المستدامة: يربط بشكل عضوي بين الاستقرار الاجتماعي والاستدامة البيئية. لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية في مجتمع تستنزف موارده الطبيعية وتتدهور صحته البيئية. هذا المنظور يسلط الضوء على بعد المسؤولية بين الأجيال والعدالة البيئية، حيث تتحمل المجتمعات الفقيرة غالباً تبعات التلوث والاستنزاف.

5. البعد الإنساني-الرمزي: جودة الحياة والاعتراف

منظور التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): يجسد هذا البعد بامتياز، من خلال مؤشرات كالعليم والصحة ومتوسط العمر. لكن السوسولوجيا تذهب أبعد من ذلك، لتضيف بعد الكرامة والاعتراف.

فالتنمية هي أيضًا عملية تشعر فيها الأفراد والجماعات بأن قيمتهم مُعترف بها، وأنهم جزء فاعل في السردية الوطنية، وليسوا مجرد أرقام في إحصائيات النمو.

أما المنظور النقدي وما بعد الحدائي، فيرفض الرؤية الخطية للتنمية ويؤكد تعددية المسارات والمرجعيات الثقافية (دعا إلى تنمية متعددة المسارات). فالتنمية، من هذا المنظور، ليست نموذجاً واحداً يُحتذى، بل مشروع تحرري محلي السياق، يعيد الاعتبار لأبعاد الهوية، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، والجندر، والتمكين.

خاتمة:

لا يمكن، سوسيولوجيًا، فصل هذه الأبعاد. فالتنمية الحقيقية هي عملية متعددة الأبعاد ومتراصة، تشكل نسيجاً معقدًا من العلاقات. إنها ليست مجرد صرح اقتصادي يبني، بل هي تحول جذري في البنى والعلاقات والقيم والمعاني التي تحكم مجتمعاً ما. النجاح مرهون بقدرة النخب والمجتمعات على صياغة نموذج تنموي "توليقي"، يستلهم الشمولية من منظور التنمية البشرية، والعدالة من منظور الصراع، والاستدامة من المنظور الإيكولوجي، والهوية من المنظور الثقافي، والحرية من المنظور السياسي التحرري. يمكن للتنمية أن تكون، حقًا، تحريرًا للإنسان والمجتمع.

تركز هذه المقاربات على أبعاد العدالة الاجتماعية، والمساواة الجندرية، والتمكين السياسي، والاستدامة البيئية، باعتبارها مكونات لا تتفصل عن جوهر التنمية. ومن ثم، لم تعد التنمية تقاس فقط بالنواتج القومي أو بمعدلات الدخل، بل أيضًا بمؤشرات رأس المال الاجتماعي، وجودة الحياة، والمشاركة، والبيئة، والهوية الثقافية.

في المحصلة، يمكن القول إن أبعاد التنمية تتوزع كما هو محدد في الجدول التالي:

البعد	المضمون السوسيولوجي
الاقتصادي	تعزيز الإنتاجية وتوزيع الثروة بشكل عادل ومستدام.
الاجتماعي	تحقيق الاندماج الاجتماعي وتقليص الفوارق الطبقية والجهوية.
الثقافي	ترسيخ القيم الإيجابية مثل العمل والمبادرة والإبداع.
السياسي	توسيع المشاركة الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد.

البيئي	ضمان استدامة الموارد وتحقيق العدالة بين الأجيال.
الإنساني	تمكين الأفراد وتوسيع قدراتهم وحقوقهم الأساسية.

وعليه، فإن علم اجتماع التنمية ينظر إلى التنمية كمشروع اجتماعي تفاعلي يتقاطع فيه الاقتصاد بالثقافة والسياسة والبيئة، لا كغاية مادية بل كعملية تحويلية نحو مجتمع أكثر عدلاً وقدرة واستدامة. من ثم، يمكن القول إن أبعاد التنمية تجمع بين الاقتصاد والمجتمع والثقافة والسياسة والبيئة، وتستند إلى فهم محلي السياق وعالمي الأفق. فالتنمية ليست هدفاً نهائياً، بل مساراً إنسانياً مستمراً نحو بناء مجتمع أكثر عدلاً وقدرة واستدامة.

اعداد د. فتيش وسيع